

ثالثاً: العلاقة بين المحاسبة الادارية والمحاسبة المالية

تنقسم مجالات الاهتمام المحاسبية بشكل عام إلى مجالين هما :-

1- المحاسبة المالية (Financial Accounting)

2- المحاسبة الادارية (Managerial Accounting)

ويقوم هذا التقسيم بناءً على فئات مستعملي المعلومات المحاسبية ، وبحسب القرارات التي يتخذونها وعلاقتها بالوحدة الاقتصادية .

وتختص المحاسبة المالية (Financial Accounting) أساساً بتزويد المعلومات التي تحتاجها الاطراف المختلفة ، خارج الوحدة الاقتصادية وبشكل خاص المستثمرون والمقرضون والزبائن والجهات الحكومية وفئات الجمهور بصفة عامة.

وتعتمد المحاسبة المالية في توفير ما يلزم ، لكل تلك الفئات من معلومات على اعداد ما يسمى بالقوائم المالية ذات الغرض العام (General Purpose Financial Statements) التي تلخص اعمال الوحدة الاقتصادية خلال مدة مالية، وتظهر تلك النتيجة في كشف الدخل ، وكذلك تلخص المركز المالي للمنظمة في نهاية السنة في قائمة الميزانية . ويخضع قياس البيانات والافصاح عنها في القوائم المالية لقواعد ومبادئ تحددها الجهات المهيمنة على تنظيم وظائف المحاسبة المالية سواء أكانت جهات حكومية أم جهات مهنية خاصة (مثل المنظمات المحاسبية) لكي تضمن توافر خصائص نوعية معينة في تلك المعلومات مثل المعولية (او الموثوقية) (Reliability) من جانب فئات مستعملي القوائم المالية وملائمتها لاحتياجات تلك الفئات من المعلومات ولذلك يلتزم في اعداد معلومات المحاسبة المالية بما يسمى بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (General Accepted Accounting Principles) والتي تمثل معايير لما يجب ان يكون عليه التطبيق المحاسبي في مجالات قياس بنود تلك القوائم والافصاح عنها .

اما فيما يتعلق بالمحاسبة الادارية (Management Accounting) فهي تختص بتجهيز المعلومات للاطراف الداخلية ، وبشكل خاص القائمين على ادارتها. إذ تعتمد عملية اتخاذ القرارات الداخلية في مجالاتها المتعددة على توافر نظام للمعلومات يساعد على تسهيل عمليات اتخاذ القرارات الادارية. ويتركز مجال المحاسبة الادارية على تجهيز ما يلزم من المعلومات من المصادر المحاسبية في نطاق ما تفرضه احتياجات نظام المعلومات الاداري للمنظمة. ونظرا لتوجه المحاسبة الادارية لخدمة الحاجة الى المعلومات من جانب متخذي القرارات داخل الوحدة الاقتصادية، فان انتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها للاستخدامات الادارية لا يقيده اشتراطات الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كما هي الحال في مجال المحاسبة المالية. وإنما القيد الاساسي على انشطة انتاج نتاج المحاسبة الادارية وتوصيلها هو فائدتها وملئتها للاحتياجات الادارية داخل الوحدة الاقتصادية. ويلخص الجدول الاتي اوجه التشابه و الاختلاف بين المحاسبة الادارية والمحاسبة المالية.

جدول رقم (1-1)

أوجه التشابه والاختلاف بين المحاسبة الادارية والمحاسبة المالية

معايير التمييز	المحاسبة المالية	المحاسبة الادارية
1- مستعملو المعلومات	اطراف خارجية (مستثمرون، ومقرضون، وجهات حكومية.... الخ)	اطراف داخلية (الادارة بمستوياتها المختلفة)
2- طبيعة الانظمة المحاسبية	مسك الدفاتر واعداد القوائم المالية ذات الغرض العام	اعداد التحليلات والتقارير الدورية الملائمة لاحتياجات الوحدة الاقتصادية
3- طبيعة المعلومات	معلومات تاريخية فعلية	تقديرية ومستقبلية
4- درجة الوثوق وصحة المعلومات	موضوعية لاعتمادها على المعلومات التاريخية	اقل موضوعية لاعتمادها على المعلومات التقديرية المستقبلية
5- معايير التطبيق المحاسبي	تلتزم بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	لا تلتزم بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
6- دورية اعداد التقارير	قوائم مالية سنوية	تقارير دورية واية تقارير خاصة طالما احتاجت اليها الادارة.
7- نقطة تركيز التحليل	الوحدة الاقتصادية كوحدة محاسبية واحدة	الاقسام المختلفة للمنظمة
8- وحدة القياس	وحدة النقد	وحدة النقد وغيرها

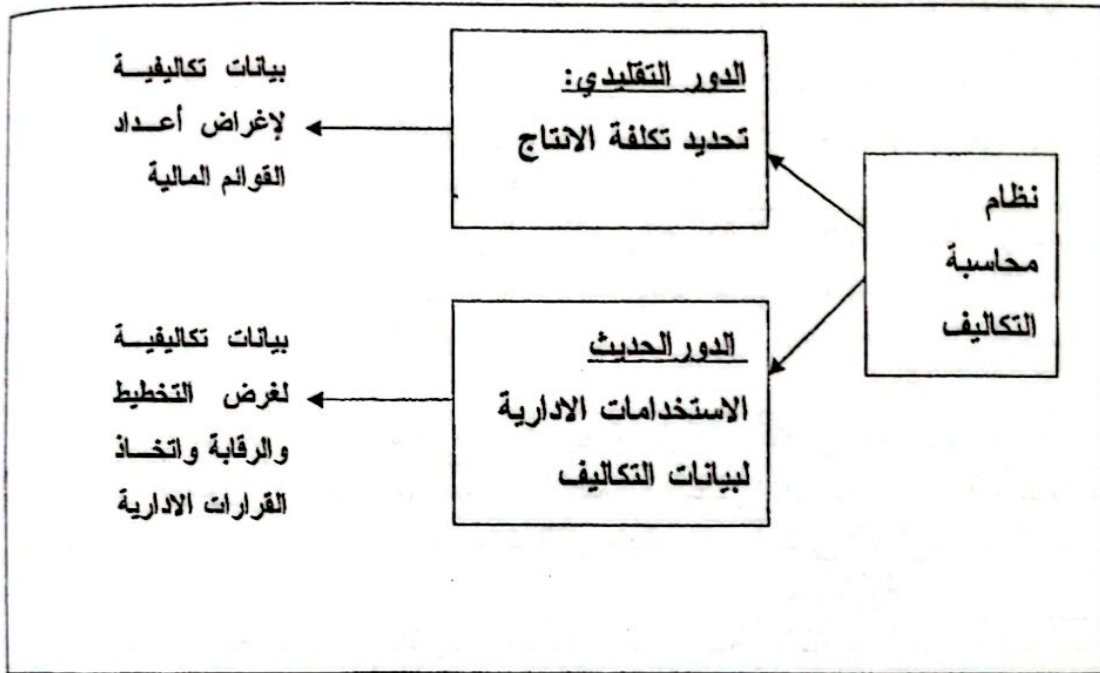
رابعاً: العلاقة بين المحاسبة الادارية ومحاسبة التكاليف

يمكن النظر الى محاسبة التكاليف (Cost Accounting) ، على انها نظام معلومات يهدف الى توافر البيانات التكاليفية لغرضيين رئيسيين هما :

1- اعداد القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)، وذلك من خلال حساب تكلفة البضاعة المباعة ، وتكلفة مخزون آخر المدة ، ويعكس ذلك الدور التقليدي لمجال محاسبة التكاليف.

2- تزويد ادارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات التي تفيد في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الادارية . ويعد هذا الغرض امتداداً وتطويراً لدور انظمة محاسبة التكاليف في السنوات الاخيرة. ولذا يمكن تمثيل دور نظام محاسبة التكاليف بالشكل الاتي :

الشكل رقم (1-2)
دور نظام محاسبة التكاليف



اما المحاسبة الادارية ، وكما سبق القول ، فهي تشتمل على المفاهيم والاساليب المختلفة لتشغيل البيانات التاريخية والتقديرية لغرض توافر المعلومات التي تخدم الادارة في التخطيط والمفاضلة بين البدائل والرقابة . وبهذا المعنى فان الاستعمالات الادارية لبيانات محاسبة التكاليف الادارية تتوقف على مفاهيم وتحليلات التكاليف فضلا عن الاساليب التحليلية الاخرى ، لغرض توافر ما يلزم ادارة الوحدة الاقتصادية من معلومات.

ولذا يمكن القول بان هناك قاسما مشتركا بين محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية، يتمثل في الاستعمالات الادارية لبيانات التكاليف . وتمتد اغراض محاسبة التكاليف لتشمل على مجال تحديد تكلفة المنتج لغرض إعداد القوائم المالية، بينما تمتد اغراض المحاسبة الادارية لكي تشتمل فضلا عن البيانات التكاليفية على الكثير من التحليلات التي تغطي القرارات الادارية كافة. ويستعمل لهذا الغرض الكثير من المفاهيم والاساليب الفنية من مجالات المعرفة الاخرى ، ولاسيما التحليل الاقتصادي ، ونظرية القرارات والاساليب الكمية والنظريات التنظيمية والسلوكية ، ويبرز الشكل الاتي العلاقة بين المحاسبة الادارية ومحاسبة التكاليف.